

السودان .. وخيار الطريق الثالث

وكما يعلم القارئ ان هذا الاطار تناول اجزاء ثلاثة - خصص اولها للديبلوماسية والمبادئ، بينما تناول الجزء الثاني «عملية الانتقال» وهو الجديد في هذا الاتفاق، الاطار، والذي سبق إليه مبعوث الرئيس بوش «جون دانفورث» في تقريره الخاص له الذي وضع مثالا للحل منطقة جبال النوبة، والذي لم يغفل الحديث فيه عن «حق تقرير المصير» للجنوب كما اتهم من بعض الدوائر الجنوبية أو الأمريكية، ولكنه اقترحه بطريقة غير مباشرة.

واشرت في مقال عنه بجريدة الأهرام إلى

تدويل القضية السودانية منذ شهر أو أكثر، واما الجزء الثالث من الاتفاق فقد تناول هيكل السلطة ونظام الحكم المؤقت الذي يستمر ست سنوات بعد سنة اشهر تمهيدية، ولن اطلل الحديث عن جزء الهيكل أو حتى فترة الانتقال لأن المفاوضات المقبلة، سنتناول هذه الاجزاء بالتفصيل، ولكن جوهر الاتفاق هو الذي نص على مبدئين اساسيين... حيث شجع هذا الاتفاق بالنص على مبدئين منفصلين هما العقبتان في اي اجتماع سابق للتفاوض في هذه الاجتماعات التي استمرت ٨ سنوات، اما المبدأ الأول فقد تناول «الدين والدولة»، واما المبدأ الثاني فقد أكد «حق تقرير المصير لأهل جنوب السودان»... وليسمح لي ان اقف سريعا عند الجزء الأول من هذا الاتفاق الاطار لأهميته في المرحلة المقبلة التي يستعد فيها الطرفان الموقعان لاستئناف مفاوضات التفعيل خصوصا اتفاق السلام النهائي بعد وقف اطلاق النار...

ومنذ البداية يتحتم علينا ان نذكر ان الطرفين لم يستعدا الاطراف الأخرى لأنها لم تشترك في الماضي ولكن لم يكن واضحا مضمون المساهمة وهنا يجب ان نتصافر جميعا في ان تتم المشاركة الفعلية لكل الاطراف السودانية، وايضا ان تنضم مصر وليبيا إلى مائدة المفاوضات المقبلة، وإلا فإن «الحل الشامل» لن يتم والمبدأ الديمقراطي لن يتحقق والسلام سيراوح من جديد دون ان يكون حقيقيا.

والنقطة الأولى التي اريد ان اثيرها هي ان الجزء الأول من الاتفاق الاطار، والذي تعرض للإطار، نكر في ديبلوماسيته ان المبادئ التي اتخذها هي اصلا مبادئ «الإيجاد» الإقليمية للتنمية التي سبق ان اتفق عليها الطرفان ثم

لقد اثار اتفاق «إطار ماشاكوس» الذي توصلت إليه «حكومة السودان» والحركة الشعبية المعارضة من الهزاهز والتاملات والتاويلات، ما برهن من جديد على اهمية الشأن السوداني عند مصر رغم تسفلها بقضية فلسطين الأم وشغلنا بها.. ولكن حجب هذا الاهتمام الكثير من «الموضوعية» خصوصا في الجوار العربي والإفريقي فإن فرحة السودان به تجاوزت فرحة الصاري إلى السلام بعد أكثر من نصف قرن من اثار حرب بين الاشقاء لم تترك، ولم تدر، ولو ان الاتفاق نفسه هو ضوء بعيد في الأفق الطويل الذي مازال واجبا عبوره للوصول لسلام دائم شاق وعسير... لقد جاء الاتفاق في وقت يحفل فيه المجتمع الدولي بمخاوف وهمية أو حقيقية ويكاد يتنكر لكل مبادئ حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وكذلك جاءت المفاجأة تختلف بين التأييد المطلق أو الرفض المطلق ونقترح هنا طريقا ثالثا للنجاة ان دور مصر الازلي، وهي تؤيد مصير الوادي الواحد وتؤكد أثر ثورة يوليو في تغيير المسار وصواب موقفها الشديد من استقلال السودان الجديد يشبه اسطورة خلاف المرأتين على الطفل الذي حكم فيه «سليمان» برده لصاحبة الحق عندما قبلت الأخرى فصله.. إن وحدة اجزاء الوادي هي ما تهم مصر وتهمنا، وان اخواننا في الجنوب مهما اختلفت اتجاهاتهم فهم جزء من هذا الكيان الذي نريده قويا في هذا الموقع الهام من العالم ليسودي دوره في السلام، وفي الرفاهية... ولسنا هنا بصدد تحديد مسئولية ما او محاكمة ما، فكلنا اخطا وكقول المسيح من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر...

ثم بعد: إن اتفاق الاطار يجيء «كحفل زفاف» لعريس يجب ان نعد له نفوسنا جميعا وعلينا عربا وأفارقة ان نبني من هذا الاطار «المنزل السعيد» وعلى المجتمع الدولي ان يحسن النوايا ويترك لابناء السودان جميعا حكومة ومعارضة ان يكملوا المشوار ويختاروا طريق النجاة..

ولا اهدف هنا إلى التذكير بنصوص الاتفاق - الاطار، والذي قتله البعض تحليلا وتاويفا حتى قبل ان يطلعوا على النص الموثق، وبمجرد الاستماع والانطباع لعمري هذا الذي جعل القطار يفوتنا لنبكي على اللبن المسكوب..

تفصيلي عن «فترة انشغال» مدتها ست سنوات تسبقها فترة تمهيدية قدرها ستة أشهر - وأنه على السودانيون جميعاً خصوصاً الذين يتولون الحكم أن يعملوا على أن يكون هذا النظام المؤقت حاضماً للجنوبيين للاستمرار فيه والا إذا لم يتم هذا يعطى للجنوبيين عن طريق الاستفتاء الحق في الانفصال..

وملاحظتنا السريعة هنا أنه بينما تحدث عنوان هذا الجزء من اتفاق الإطار عن حق تقرير المصير لأهل جنوب السودان، لم يرد في النص عنه إلا الحديث عن «الانفصال» ومعروف أن حق تقرير المصير شيء آخر غير «الانفصال» ويجب أن نراجع هنا حيثيات وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة عن تقرير المصير الذي عقد في جنيف عام ٢٠٠٠.

وهذا يتطلب دراسة علمية نرجو أن تتم في فترة المفاوضات وتفصل في مرحلة الانتقال لأنها دراسة عملية واعية.

وبعد تعرض اتفاق الإطار إلى «سيناريو» أصلي وهو قيام دولة موحدة لم يذكر وصفاً

- هيكلية يمكن أن تنسب إليه فيدرالية أو كونفدرالية «أو نوع خاص آخر، وهذا ليس ضرورة، وليس عيباً ولكن هذا السيناريو لا يدعو إلى الانفصال، وإنما يدعو إلى السودان واحد بشروط كثيرة أهمها ثلاثية الدستور الذي يميز بين مصادر التشريع فيه اقليمياً وليست الضرورة للشمال أو الجنوب هذه الدولة الجديدة للدين والقيم الروحية مكانة فيها، ولكن المواطنة هي الفصل والفيصل هذه الدولة أيضاً وهي تطبق مبادئ حقوق الإنسان، تطبق أيضاً مبادئ العدالة في السلطة والثروة هذه دولة مثالية وتلعب فيها المراقبة الدولية دورها لاستدامتها ونجاحها، وليت الذين ينصحوننا بها يجعلونها المثل للتطبيق في بلادهم... مثل بلادنا أما «السيناريو» الثاني فهو أن يعطى لأهل الجنوب حق الانفصال...

لم يحدد هذا السيناريو شكل الدولة الجديدة في الجنوب والتزاماتها ولم تحدد هويتها، ولم يشترط لقيامها أي شروط كالتى اشتراطها للسيناريو الأول، ولم يحدث عن علاقتها بجيرانها سواء الافارقة أو العرب - وترك كل ذلك لمفاوضات أخرى أو لم يشأ الوسطاء أن يتعرضوا إلى «المجهول» واكتفوا بمعالجة المعلوم.. أو المفهوم على الأقل... اننا نهيب بالقوى السودانية الفاعلة سواء في داخل السودان أو خارجه أن توحد مناهجها وتقرر مصيرها هي، ومصير السودان...

ولا نرى هنا بديلاً من طريق ثالث هو طريق النجاسة... مختلفاً عن طريق المغامرة.. والمشاورة... هذا الطريق هو قيام الدولة السودانية على مبادئ الديمقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان والجوار الإفريقي العربي، وبعد اننا نهنيء اخواننا في الجنوب، وقد

تغير الموقف، وفي النص الموثق الذي امامى من مبادئ اتفاق «الايجاد» نجد واضحاً بعض التطابق بين النصين من رفض للحل العسكري، وإيماناً بالحل السلمى وتأكيداً لحق تقرير المصير لمواطنى جنوب السودان لتحديد وضعهم المستقبلى عن طريق الاستفتاء.

والأولوية للمحافظة على وحدة السودان متعدد الاعراق والإثنيات والديانات والثقافات وتأمين التنوع وحق المواطنة وتطبيق مبدأ الفيدرالية.

ويؤكد اتفاق مبادئ «الايجاد» على تقسيم الثروة والحفاظ على حقوق الإنسان واستقلال القضاء وتؤكد المبادئ على أن تقوم في السودان ديموقراطية علمانية.

وتحليل المقاربة بين مبادئ اتفاق الإطار ومبادئ الايجاد يدفعا أيضاً للمقاربة بينهما وبين مبادئ المبادرة المصرية - الليبية المشتركة هذه المبادئ التسعة التى احتوتها المبادرة تؤكد بوضوح ضمان وحدة السودان، التى تكررت فى غير بند من بنود المبادرة، ولكن المبادرة أيضاً أصرت على حق المواطنة فى السودان والاعتراف بالتعدد العرقي والدينى والثقافى للشعب السودانى، وأكدت

المبادرة الحكم الراشد وقيام دولة المؤسسات والديمقراطية التعددية ووجوب قيام نظام الاحزاب والفصل بين السلطات وكفالة الحريات الأساسية، وضمان حقوق ممارستها وانقاذها وحقوق الإنسان بصفة عامة، وتحدثت المبادرة عن القيم السائدة بما فيها طبعاً القيم الدينية، وحرية العبادات وتحدثت المبادرة عن عدالة توزيع الثروة إلى جانب توزيع السلطة كل ذلك فى ظلال مختلفة، ولكن يمكن التوفيق بينهما عند التفاوض المقبل.

أن المقاربة بين مبادئ الإطار ومبادئ الايجاد ومبادئ المبادرة المشتركة لا ينفي الخلاف بينها فى نقاط كثيرة وأهمها فى نظرى مبدأ «حق تقرير المصير» فبينما لم تذكر المبادرة هذا الحق، ولم تتعرض له إلا أنها لا تنفيه حين ذكرت أن امر مصير السودان متروك للسودانيين وحدهم وهم الذين يقررون مصيرهم الوجودى...

أما الايجاد وأما اتفاق الإطار فإن الاصل فيهما التوجه إلى وحدة السودان بشرط قيام نظام ديمقراطى بكل ما يتطلبه هذا النظام من مبادئ وحقوق ومستلزمات ودراسات تنموية وغيرها...

وهنا ذكرت مبادئ الايجاد «حق تقرير المصير» كحق جزائى يمنح للجنوبيين اذا لم تتحقق الوحدة فى جو من الديمقراطية وحقوق الإنسان وعدالة التوزيع والحفاظ على حرية العبادة والتعبير عنها.

وأما اتفاق الإطار فإنه تفرد باقتراح

اجزاء النيل.
إننا نهيب بالجميع خصوصا الحكومة والأحزاب والتجمع أن توحد كلمتها وتعد مناهجها وهذه هي الرسالة الحضارية الجديدة.
إننا نهيب بالجميع أن يتسع العمل فيشمل المثقفين والجامعات، وكل المجتمع المدني وهيئاته حتى يصير العمل جماعيا...
ولابد من سيادة الديمقراطية بدءا ومنتهى، وأن مصر العظيمة التي وهدت الأحزاب في السودان حول الاستقلال نطلب منها أن تعيد دورها وتطلب من الحكومة والتجمع وكل الأحزاب أن تسلك هذا الطريق الثالث، طريق الاعتماد على النفس وتفادي تدويل المشكلة، والتي قد تخرج من أيدينا في يوم من الأيام إذ إن التدخل الدولي سهل القدوم صعب الخروج، ولا نحتاج إلى أدلة كثيرة لذلك.
علينا جميعا أن نغير ما بانفسنا حتى يغير الله ما بنا.

خطوا نحو تقرير مصيرهم في غير اكراه، وبرغم المهارة التي ابدوها مفاوضتهم، والتي نشهد لهم بها، إلا أننا ايضا نريد من الجنوبيين ان يعتبروا هذا الحق حسن نية من اخوانهم في الشمال بهم وعله يغفر عنا ما حملنا من ذنوب ومظالم... ولكننا على ثقة من أن اخواننا في الجنوب وهم أولا سودانيون من الدرجة الأولى سيحسنون مباشرة هذا الحق... ان ما تحاول بعض الجهات ان تشير إليه من ان وجود النفط في السودان واحتمالات تطوره سيغرينا بالانفصال نرد عليه باننا فرغنا من وقت قريب من الموافقة على مبادرة النيل في اروشا سنة ١٩٩٨، وأن هذه المبادرة قد اعانت حق المياه في النيل لعصمة بوله جميعا، وأن النهر أصبح مصدر سلام بين بوله، وليس مصادر نزاع كما اريد له ان يكون، وأن مثل المياه تلك الذهب الأبيض يمكن أن يحتذى مع النفط ذلك الذهب الأسود أننا نفهم ان منطقتنا ارتفعت إلى مناطق النزاع حول الطاقة الذي نشهده في العالم، ولكننا وبحسن النوايا سنحيله إلى مصدر طاقة للسلام كالمياه، وليس فقط للسودان جنوبه وشماله، ولكن للمنطقة جميعها، حيث يقوم كيان اقتصادي وسياسي كبير يضم كل

بشير البكري

سفير سابق ومفكر سوداني